تعزيز حركة التجارة العربية الافريقية دراسة حالة السعودية وجنوب افريقيا

The Reinforcement of Arab-African Trade: the Saudi Arabia and South Africa as Case Studies

د. ياسر محمود احمدعبدالرحمن

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

المستخلص

تعد جنوب أفريقيا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، حيث تربطهما كثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وفي مقدمتها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب الضريبي ،وقد حقق الميزان التجاري بين البلدين فائضا لصالح المملكة يقدر بنحو ٥ مليار دولار عام ٢٠١٨. حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى جنوب أفريقيا خلال هذا العام ٤ مليار دولار، بما يمثل نحو ٢ في المائة من إجمالي قيمة صادراتها للعالم في العام ذاته. في حين بلغت وارداتها نحو ٤٠٠ مليون دولار بما يمثل نحو ١ في المائة من إجمالي قيمة الواردات السعودية من العالم في العام ذاته ، ونجد أن غالبية صادرات إفريقيا إلى العالم العربي تتكون أساسا من سلع زراعية ، فى حين يشكل البترول معظم واردات إفريقيا من العالم العربى.

كما أن المنطقة العربية والافريقيه تواجهان تحديات تشمل القرصنة البحرية والارهاب الدولى فى المنطقة ، وأزمة الطاقة والغذاء ، وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بينهم بغية التغلب على هذه التحديات ، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدي لتلك التحديات.

الكلمات الرئيسية: التجارة الخارجية، العربية الافريقية، السعودية، جنوب افريقيا

مقدمة

شهدت الحقبة الثانية من الالفية الثالثة الكثير من الثورات والتوترات الدولية خاصة فيما بين الدول النامية مع بعضها البعض ، فى حين الدول المتقدمة تتكامل فى كافة المجالات مع اختلاف الثقافات واللغات ، ولذلک وجب على الدول النامية ان تنظر الى بعضها البعض نحو التقارب والتكامل الاقتصادى فى شتى المجالات ، فمنذ الحرب العالمية الثانية والعلاقات الاقتصادية الاقليمية والعالمية تزداد خاصة عمليات تحرير التجارة الدولية و تحرير حركة رؤوس الأموال الدولية عبر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وعبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وتعد فكرة التعاون والتقارب العربى الإفريقى من اهم انواع الدعم لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا، حيث أصبح التعاون الاقتصادى الإقليمى والدولى ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والمستمرة فى المنطقة كما اصبح سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلک فى ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة خاصة ان هناک توافر لمقومات هذا التكامل من مظاهر الجوار الجغرافى لتشمل الروابط الثقافية والحضارية والبشرية، كما ان التعاون العربى الإفريقى مهم ومفيد بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة، ويكتسب هذا التعاون يوما بعد يوم أهمية كبيرة بسبب ما تملكه الدول الإفريقية والعربية من إمكانات مادية وبشرية تستفيد منها الدول الغربية ثم يتم تصديرها مره أخرى للدول العربية الافريقية ، مما يحتم ضرورة تدعيم التعاون العربى – الإفريقى سياسيا واقتصاديا، ليصبح تعاونا شاملا ومفيدا لجميع الأطراف.

مشكلة الدراسة:

تشهد العلاقات العربية الافريقية ضعف شديد خاصة فى أواخر القرن العشرين وذلک ناتج عن التبيعات الاقتصادية للدول الغربية الاستعماريه والتى أدت الى ضعف حركة التجارة الدولية بين العرب وافريقيا بالرغم من وجود امتدادات تاريخية عميقة منذ فجر التاريخ وحتى العصر الحديث، على المستوى البشرى والثقافى والتجارى، وقد دعم هذه العلاقات كلا من القتال المشترک ضد الاستعمار، ومحاولات قيام الدول المستقلة،

والانضمام إلى دول عدم الانحياز، بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، ولذلك أصبح التعاون العربى الافريقى هدفًا استراتيجيًا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية ، فوجود المملكة العربية السعودية بالقرب من القارة الافريقية واطلالها على البحر الأحمر يتيح لها فرصة تحقيق التبادل التجارى معها ومع افريقيا عامة وجنوب افريقيا خاصة.

فرضية الدراسة:

أن تحقيق العديد من المكاسب للطرفين يكمن فى تعزيز فرص التبادل التجارى السعودى الجنوب إفريقى ومواجهة التحديات

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى اثبات مدى صحة او خطأ فرضية الدراسة فى حالة تحقيق المكاسب من التعاون السعودى الجنوب الافريقى من عدمه من خلال الاعتماد على النقاط التالية:

١- توضيح مفهوم التجارة الدولية واهمية التكامل العربى الافريقى.

٢-عرض تطور التبادل التجارى السعودى الجنوب افريقى وقياس مؤشراته.

٣-تلخيص أهم تحديات وفرص التبادل التجارى العربى الإفريقى.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطى والوصفى التحليلى بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج يمكن أن تحقق أهداف الدراسة.

أهمية الدراسة

تهتم الدراسة بدعم أواصر علاقات التعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية نظرًا للأهمية البالغة التى تحتلها القارة، وبما يضمن التوسع التجارى وزيادة فرص الاستثمار والتصدير والاستيراد. ولابد أن يدرك

المجتمع الدولى أن مستقبل الجنس البشرى كله أصبح اليوم أشد ارتباطًا عن ذى قبل، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحية العلمية من كونها:

١–تسعى الى ضرورة نعزيز الفرص ومعالجة التحديات التى تحول دون تحقيق معدلات مرتفعة لحركة الجارة العربية الإفريقية بصورتها المنشودة، وذلک من خلال التوصيات التى يمكن أن تقدم.

٢–من المتوقع أن تشكل هذه الدراسة إضافة إلى فى مجال النهوض بعلاقات التبادل التجارى العربى الإفريقى، وذلک عن طريق رسم سيناريوهات مقترحة لذلک.

٣– تأتى هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهمية التوجه نحو إفريقيا وكيفية تطور العلاقات التجارية بين العرب وافريقيا طبقًا لأحدث البيانات المتاحة وعرض المشكلات التى تعترضها وبعض المقترحات للعمل على تذليلها خاصة العلاقات السعودية الجنوب افريقية.

حدود الدراسة:

سوف تناقش الدراسة الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٨ وسوف تركز الدراسة على التجارة السلعية بين جنوب افريقيا والسعودية والعالم

خطة الدراسة:

فى حدود منهجية الدراسة، وعلى ضوء الأهداف السابق تحديدها يتم تبويب الجزء المتبقى من الدراسة، كالآتى:

المبحث الأول: الاطار النظرى والدراسات السابقة

المبحث الثانى: تطور حركة التجارة الخارجية السعودية الجنوب افريقية

المبحث الثالث : فرص وتحديات حركة التجارة الخارجية السعودية الجنوب افريقية

المبحث الاول: الإطار النظرى والدراسات السابقة

يتناول ها المبحث كلا من مفهوم التجارة الدولية واهمية التكامل العربى الأفريقى ثم الدراسات السابقة حول فكرة التعاون العربى الأفريقى

المطلب الاول: مفهوم التجارة الدولية واهمية التكامل العربى الأفريقى

يقصد بالتجارة الدولية عملية تبادل تجارى للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة فى عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

وقد يختلف مفهوم التجارة الدولية International Commerce عن التجارة الداخلية، فى أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول فى السوق التجارية الوطنية. ويمكن النظر إلى التجارة الدولية على أنها ذلك النوع من التجارة الذى ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة، التى تؤلف مجمل الإنتاج السلعى المادى الملموس المتداول فى أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التى تتألف من خدمات النقل الدولى بأنواعه، وخدمات التأمين الدولى، وحركة السفر والسياحة العالمية، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وخاصة نقل التقانة (التكنولوجية)، وتحولت التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عندما تحققت الوحدة السياسية الأوروبية قبل سنوات قليلة، وعندها تحولت التجارة الدولية التى كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبى إلى تجارة داخلية.

يمكن القول إن التجارة الدولية هى ناتج عمليات التبادل الاقتصادى بين المجتمع الانسانى، التى تمت عن طريق اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادى الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة، (دولة) تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً. بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة. وعلى ذلك فإن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها، تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية فى الدولة الواحدة.

أهمية التجارة الخارجية

– تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– التجارة الدولية تؤدى إلى زيادة الدخل القومى اعتمادا على التخصص و التقسيم الدولى للعمل.٢

– تحقيق التوازن فى السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

– الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

– العولمة السياسية التى تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التى تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

بعض التوجهات والنظريات الجديدة

١. الفجوات التكنولوجية: هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أى أن بعض الدول تقود والبعض الآخر يتبع) والتى إن أخذت فى الاعتبار تؤدى إلى خلق أساس نظرى مختلف للتجارة الخارجية.

٢. دورة حياة السلعة: تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضى استيراد دولة لسلعة كانت هى المصدر لها فى فترات سابقة، وعادةً ما يحدث هذا فى سلع المواد الأولية (الخام) الناضبة.

٣. تأثير الدخل: تعطى النظريات هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب. وهى عموماً (وخاصة نظرية Linder والتى تعتبر أهمها وأشهرها) تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة فى الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

٤. الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم

الكلى للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية فى نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم فى دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء فى دول مختلفة "سلعة عالمية".

٥. اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه فى معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفى كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد فى نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدى إلى ظاهرة التجارة البينية فى نفس السلعة. ١

المطلب الثانى: مفهوم ومراحل وعوامل نجاح التكامل الاقتصادى

أخذت الدعوى للتكامل الاقتصادى تتوسع وتزداد أهميتها فى أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، ويعتبر الاقتصادى الأمريكى "جاكوب فاينر" أول من وضع أساس فكرة التكامل الاقتصادى. وقد وازداد عدد الدول التى تعتمد على سياسة التكامل الاقتصادى فى العالم سواء كانت دول متقدمة او نامية.

اولا: – مفهوم التكامل الاقتصادى:

هناك اختلاف بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم للتكامل الاقتصادى، فالبعض استعمل مصطلح الاندماج، والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون، وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ولذلك سنحاول عرض بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادى والتى قدمها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادى التكاملى كما يلى:

يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الاقتصادى بأنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التى تؤدى إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل فى انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات المختلفة. أما الاقتصادى "ميردل"، فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة مع

إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء فى هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم. أما الاقتصادى "هوفمان" يقول بأن قيام أى تكامل اقتصادى لابد له من وجود تساوى فى أسعار السلع عناصر الإنتاج فى المنطقة التكاملية.

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادى يمكن القول بأنه هذا الأخير هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدى إلى خلق تكتل اقتصادى جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية فى المنطقة التكاملية.

ثانيا :- مراحل التكامل الاقتصادى:

تناولت أدبيات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادى بين الدول يتحقق من خلال المرور بست مراحل متتابعة، حيث يتم فى كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل، وهى كالتالى:

أ- اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA): تعتبر أضعف أشكال التكامل الإقليمى، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة، وهذه المعاملة مرفوضة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.

ب- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area: تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدد من الدول على إسقاط التعريفة فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجى، ونظراً لاختلاف التعريفة الجمركية من دولة لأخرى تجاه العالم الخارجى فإن دول منطقة التجارة الحرة تتبع "قواعد المنشأ"، حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريف الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعريفة جمركية أعلى.

ج- الإتحاد الجمركى Custom Union: يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعريفة الجمركية فيما بينها والاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الغير، وفى الوقت الذى تتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ، فإنها تواجه مشكلة تنسيق السياسات حيث يجب اتفاق جميع دول الاتحاد

على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع.

د- السوق المشتركة Common Market: بالإضافة إلى الشروط الواجب تحقيقها فى المرحلة (ب)،(ج) يتطلب الأمر فى ظل السوق المشتركة حرية انتقال عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال بالأساس).

هـ – الإتحاد الاقتصادى Economic Union: بالإضافة إلى توفر الشروط الواردة فى المراحل (ب)، (ج)، (د) فإن الاتحاد الاقتصادى يتطلب تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسئولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة إقليمية.

و- الاتحاد النقدى Monetary Union: يتطلب هذا الاتحاد بالإضافة للشروط الواردة فى المراحل (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة، وتكون من صلاحياتها مسئولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وإصدار عملة موحدة لها.

ثالثا:- عوامل نجاح التكامل الاقتصادى:

هناك عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة فى إنجاح التكامل الاقتصادى والإسراع بوتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء به وهى :

أ- وجود إطار قانونى:

كى ينجح أى تكتل اقتصادى لابد وأن يكون هناك إطار قانونى يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء به، ويبين كيفية معالجة المستجدات التى قد تطرأ فى المستقبل، ويشمل هذا الإطار القانونى على عدد من العناصر منها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق وتشريعات للعمل المشترك.

ب- وجود إطار مؤسسى:

يكمل وجود الإطار المؤسسى وجود الإطار القانونى بين الدول الأعضاء وذلك لتجنب الخلافات التى قد تنشأ بين الأعضاء.

ج- وجود استثمارات مشتركة:

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادى بين الدول لا يتوقف فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه، فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

د– وجود تجارة بينية:

وهو العنصر الأهم فى نجاح أى تكتل اقتصادى، حيث يتوقف نجاح التكامل الاقتصادى على حجم التجارة البينية بين دوله، الأمر الذى يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض فى توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات، ويتطلب ذلك ضرورة تخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم المعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء.

رابعا: أهمية التكامل العربى الافريقى

وتأتى أهمية التعاون العربى – الإفريقى لأسباب عديدة قد يكون أهمها ما يلى:

– تعتبر الدول العربية والإفريقية مجتمعة كوحدة اقتصادية من أهم المجتمعات الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة، وكذلك توافر قوة بشرية ضخمة.

– وجود فوائض نقدية لدى الدول العربية، خصوصا الدول النفطية التى لا يمكن للسوق المحلية استيعابها، وبالتالى يمكن توجيه هذه الفوائض النقدية للمشاريع الاستثمارية فى إفريقيا.

– احتياج الدول الإفريقية للأموال اللازمة لتمويل خطط التنمية وزيادة وتيرة النمو الاقتصادى فيها من خلال الاستفادة من التمويل العربى لمشاريع التنمية فى إفريقيا.

لم يتطور التعاون العربى – الإفريقى بالدرجة التى توقعها المسئولون الأفارقة والعرب بسبب اهتزاز المواقف المالية للدول العربية الغنية، بسبب الأوضاع السياسية المتدهورة، وانتشار ظاهرة الإرهاب، وكذلك عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى العديد من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى وجود تيارات متعارضة داخل كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية، مما ترتب عليه ضعف هذه المنظمات

وهامشية دورها فى بعض القضايا الحساسة.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

اولا: دراسة سالى محمد فريد: العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية: الواقع والتحديات ، مجلة الدراسات الافريقية ،ع٣٩ (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٦).

هدف البحث إلى عرض العلاقات التجارية بين الدول العربية والافريقية " الواقع والتحديات". اشتمل البحث على عدة مباحث، المبحث الأول: نظرة عامة على التجارة البينية للدول العربية والإفريقية، وتناول المبحث مطلبين، المطلب الأول: تحليل التجارة البينية للدول العربية. المطلب الثانى: تحليل التجارة البينية للدول الافريقية. المبحث الثانى: وضع التجارة العربية الافريقية، وتضمن المبحث عدة مطالب، المطلب الأول: تطور حجم التجارة البينية العربية الافريقية. المطلب الثانى: مؤشر كثافة تدفقات التجارة العربية الافريقية. المطلب الثالث: نماذج للتعاون بين الدول العربية والافريقية. المبحث الثالث: نموذج لقياس محددات كثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية، وتطرق المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: عرض نموذج القياس والبيانات المستخدمة. المطلب الثانى: نتائج القياس. المبحث الرابع: عقبات تواجه التجارة العربية الافريقية وسبل مواجهتها، واستعرض المبحث عدة مطالب، المطلب الأول: العقبات التى تعوق التبادل التجارى بين الدول العربية والافريقية. المطلب الثانى: سبل تعزيز حجم التجارة البينية العربية الافريقية. المطلب الثالث: سيناريوهات محتملة للعلاقات التجارية العربية والافريقية. واختتم البحث بالتأكيد على أن هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلى للتبادل التجارى بين الدول العربية والافريقية والآمال المعقودة عليه ويتطلب تضييق هذه الفجوة جهوداً ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فعلى المستوى الاقتصادى لابد من التزام الحكومات الافريقية والعربية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية فى مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وعلى المستوى الأمنى تبرز أهمية مواجهة قائمة التحديات الأمنية، إذ يصعب توقع تحقيق نقله نوعية فى مجال التكامل الاقتصادى والتجارة الإقليمية بدون بيئة أمنية مواتية.

ثانيا: دراسة عبير فرحات على سليمان: التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية، رسالة دكتوراه (جامعة عين شمس: كلية التجارة قسم الاقتصاد، ١٩٩٨).

تشير الدارسة إلى أهم آثار التكتلات الاقتصادية مصر واتجاه علاقاتها الاقتصادية، وخصصت أحد أبوابها عن اتفاقية الجات ومدى تأثير دول الكوميسا بها، خاصة أن شروط الاتفاقية لا تتلاءم مع سياسات الدول النامية فى الكوميسا.

كما أوضحت هذه الدراسة اتجاه السياسات الخارجية والأهداف التى يمكن أن تؤثر على دعم التبادل التجارى من حيث الميزة النسبية ومدى تطوير السياسات النقدية والتجارية وسعر الصرف فى ضوء سياسة مالية شاملة لدول تكتل الكوميسا.

وأشارت الدراسة إلى أهم دلائل نجاح الكوميسا والتى تمثلت فى تخفيض الجمارك بنسب من ٥٠% إلى ٨٠% منذ عام ٢٠٠٣م حتى تصل إلى مرحلة الاتحاد الجمركى بنسبة ١٠٠%، وإن دول الكوميسا يتوافر له العديد من مقومات النجاح كما أن له آثار ايجابية على الاقتصاد المصرى خاصة فى مجال التجارة ن الاستثمار، وتصدير العمالة والاقتصاد الإفريقى بشكل عام.

كما بينت الدراسة أن مفاهيم التكامل الاقتصادى متقاربة ما بين النظرية والتطبيق على الكوميسا وأنها مستندة إلى طبيعة نظام الاشتراكى القائم على الملكية الاجتماعية بوسائل الإنتاج وعلى الاقتصاد المخطط الذى يفترض الاستجابة الكلية لرفاهية شعوب دول (الكوميسا).

وإن التكامل فى الكوميسا يكاد يكون غير متوازن فى التوزيع الجغرافى للعمالة على الرغم من كثرة العمالة بدول التكتل، وبشكل عائق فى التكامل الاقتصادى نتيجة لعدم استخدام العمالة أو الموارد التى تملكها دول التكتل فى ضوء حرية الانتقال السلع والخدمات وعناصر إنتاج بشكل أمثل.

وانتهت الدراسة إلى أن نجاح التكامل الاقتصادى للكوميسا لكى يتحقق فى المواعيد المحددة له يتم مراعاة النقاط التالية:

أ- التوازن بين الاعتبارات السياسية والمصالح الاقتصادية بما يمنع الخلافات بين الأعضاء تكتل

الكوميسا.

ب- تواجد المؤسسات السياسية الراسخة التى تستطيع التعامل من التكتلات الاقتصادية بنجاح وبعيداً عن التقلبات الداخلية.

ت- عدم تشابه الهياكل الاقتصادية بين الدول مما يجعل اقتصادها متكامل وليس متنافس.

ث- عدالة توزيع مكاسب التكتل الاقتصادى وعدام استئثار قليل من الأعضاء بمعظم هذه المكاسب حتى لا يتهدد استقرار التكتل واستمراره.

ج- وجود برامج زمنية متدرجة للتنفيذ والتى تسمح للأعضاء بتعديل القوانين للهياكل الاقتصادية حتى ينجح التكامل بشكل سريع.

ح- يتحاج التحرك فى التعامل بين دول الكوميسا إلى ديناميكية التكامل المتعلقة بتنمية التجارة البينية وإيجاد نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل وإظهار النتائج الشريعة لتحقيق المالح الرئيسية لكافة أعضاء الكوميسا سواء من الناحية الأقتصادية أو السياسية.

فإذا ما تحقق ذلک فإن معيار نجاحه يتمثل فى آثار التنمية الاقتصادية على الكوميسا وأفريقيا.

ثالثا: دراسة ايمن السيد شبانه: السياسة السعودية فى افريقيا: افاق واعدة وفرص مواتية، مجلة اراء خليجية العدد١٠٩ (الامارات: مركز الخليج للابحاث،٢٠١٦).

هدف المقال إلى تسليط الضوء على السياسة السعودية فى افريقيا افاق واعدة وفرص مواتية. وتناول المقال عدد من المحاور الرئيسية وهى، المحور الأول: موقع افريقيا بين دوائر الحركة السياسية السعودية: حيث تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية، تاريخية، دينية، اقتصادية، أمنية، سياسية، على أساس: الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها دستوراً للمملكة، وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى. المحور الثانى: المصالح والاهداف السعودية فى افريقيا من حيث، أولاً: مواجهة النفوذ الإيرانى والإسرائيلى فى افريقيا، ثانياً: تنويع خارطة

الحلفاء الإقليميين، ثالثاً: التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب، رابعاً: التعاون الاقتصادى والتقنى مع الدول الافريقية. المحور الثالث: أدوات التحرك السعودى فى افريقيا واشتمل على، الإدارة الدبلوماسية والزيارات المتبادلة، الاستثمار والتبادل التجارى، المساعدات الإنسانية والتنموية، التعاون العسكرى، الدعوة الدينية والدفاع عن قضايا المسلمين. المحور الرابع: التحديات التى تواجه السياسة السعودية فى افريقيا: وهى، الدعاية السلبية المضادة، الطرق الصوفية فى افريقيا، القضايا الخلافية بين المملكة وبعض الأطراف الافريقية. وختاماً فإن هذه التحديات لم تفلح فى عرقلة التقدم السعودى فى افريقيا، بل أن المملكة استطاعت أن تحقق عبر سياستها فى القارة نتائج مثمرة وسريعة، سواء على صعيد تشكيل التحالف الإسلامى العسكرى لمحاربة الإرهاب، والتى تلعب الدول الافريقية دوراً مهماً فيه، أو بالنسبة لقطع العلاقات مع ايران وتحجيمها، أو تعزيز المصالح الاقتصادية والتنسيق السياسى، وهو ما عكسته ارقام التجارة والاستثمار، وتأييد معظم الأفارقة لإيجاد حل سياسى للأزمة اليمنية على أن يكون (يمنى–يمنى) وفق قرار مجلس الامن ٢٢١٦.

رابعا: دراسة هدى محمد عبده: سياسات المملكة العربية السعودية تجاه منطقة القرن الافريقى منذ انتهاء الحرب البارده الى عام ،٢٠١٥ (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات التاريخية بكلية الاداب،٢٠١٦)

هدف البحث إلى التعرف على سياسة المملكة العربية السعودية تجاه منطقة القرن الأفريقى منذ انتهاء الحرب الباردة إلى عام ٢٠١٥. وقسم البحث إلى مبحثين: تناول المبحث الأول المصالح والأهداف السياسية للمملكة العربية السعودية نحو منطقة القرن الأفريقى وذلك من خلال ثلاثة نقاط: استعرضت النقطة الأولى السياسية الخارجية للمملكة العربية السعودية نحو القرن الأفريقى، وتطرقت النقطة الثانية إلى الحديث عن القرن الأفريقى بين المصالح السعودية والاهتمام العالمى بحيث تكتسب منطقة القرن الأفريقى أهميتها الإستراتيجية من كون دولها تطل على المحيط الهندى من ناحية، وتتحكم فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن دولها تتحكم فى طريق التجارة العالمى. وأظهرت النقطة الثالثة دوافع التوجه السعودى فى منطقة القرن الأفريقى. وكشف المبحث الثانى

عن المصالح والاهداف الدبلوماسية السعودية تجاه منطقة القرن الأفريقى، بحيث أنه ذلك القرن الناتئ فى شرق القارة الأفريقية والذى يضم كلاً من الصومال وجيبوتى وإثيوبيا وإرتيريا ويلحق السودان وكينيا وأوغندا تأثيراً وهو وبهذا التحديد قرن إسلامى الهوية للكثافة السكانية المسلمة التى تقطنه وذلك من خلال أربعة نقاط: تحدثت النقطة الأولى عن الأهداف والمصالح الدبلوماسية تجاه منطقة القرن الأفريقى، وأوضحت النقطة الثانية المملكة العربية السعودية والتنافس على منطقة القرن الأفريقى. وناقشت النقطة الثالثة إدارة المملكة العربية السعودية الدبلوماسية الناعمة. وذكرت النقطة الرابعة سياسة المملكة العربية السعودية فى منطقة القرن الأفريقى. واختتم البحث مشيراً إلى أن الدور السعودى فى منطقة القرن الأفريقى برز كبديل سعودى للعولمة الغربية، وبرهن على أنه يمتلك القدرات اللازمة للمساهمة فى تطوير القارة السمراء.

خامساً: دراسة

African Development Bank. (2014) . "The Study to Enhance Egypt-Comesa Trade Through.Improved.Trade Financing Mechanisms " www.afdb.org/Egypt

وقد قام بنك التنمية الإفريقى AFDB بهذه الدراسة بهدف تدعيم وتطوير التكامل الإقليمى وتحسين وتقوية العلاقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء لتجمع الكوميسا، كما أراد بنك بنك التنمية الإفريقية أن يوسع قاعدة بياناته عن الطاقات الفعلية والكامنة للتبادل التجارى بين مصر ودول معينة من تجمع الكوميسا وتحديدًا هم) كينيا، أوغندا، تانزانيا، السودان، وأثيوبيا(. وفى سبيل تحقيق ذلك استخدمت هذه الدراسة، عددًا من الأساليب: الأسلوب الوصفى التحليلى، وأسلوب القوائم الاستطلاعية بالتطبيق على مؤسسات عديدة داخل وخارج مصر. ونتيجة لذلك توصلت الدراسة إلى عدة نتائج جوهرية أهمها أن التبادل التجارى بين مصر وتجمع دول الكوميسا بصفة عامة، يتأثر بعوامل عديدة، أهمها: معدلات النمو، معدلات الصرف، وتكاليف النقل. كما تم إلقاء الضوء على أهم العقبات والتحديات التى تواجه هذا التبادل التجارى. وفى النهاية أوصت الدراسة ببعض المقاييس المالية التى من الممكن للبنك أن يطبقها ويدعمها لتطوير وتنمية التبادل التجارى بين مصر والدول الخمس السابق ذكرها.

سادساً:دراسة

Khandelwal,Padamja.(2 004) . "Comesa and Sadk: Prospects and Challenges for Regional Trade Integration ", IMF Working Paper, wp/04/22 7.، (،

وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار ومناقشة جميع الفرص والتحديات المترتبة على التوسع والتمدد التجارى لكل من التجمعين Comesa – Sadk واستخدمت الدراسة فى سبيل ذلك الأسلوب الوصفى التحليلى، وتوصلت إلى عدة نتائج مهمة، على رأسها إن فرص النمو الاقتصادى عند التنسيق بين التجمعين السابقين متاحة لكل الدول الأعضاء، وذلك لأن ذلك يساعد على اكتساب مصداقية لإمكانات الإصلاح التجارى، والتحرر الجمركى وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. وفى النهاية أوصت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات المهمة، منها ضرورة السعى نحو إجراء عدد من الاتفاقيات الهادفة إلى المزيد من التحرر التجارى لكل من السلع والخدمات.

المبحث الثانى: تطور التجارة البينية السعودية ودولة جنوب افريقيا

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية فى أى مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فى ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، وأيضا باعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية فى السوق الدولى وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجارى . ١)

وفى هذا المبحث سوف نتناول المطلب الاول بعنوان التجارة الدولية لدولة جنوب افريقيا والمملكة العربية السعودية، والمطلب الثانى التجارة البينية بين السعودية وجنوب افريقيا كما يلى:

المطلب الاول: التجارة الدولية لدولة جنوب افريقيا والمملكة العربية السعودية

اولا: تجارة جنوب افريقيا مع العالم

بلغت قيمة صادرات جنوب أفريقيا إلى العالم ٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٩، منخفضة بنسبة ٥٪ عن عام ٢٠١٨، الذى بلغ ٩٤ مليار دولار ، وقد بلغت قيمة صادرات جنوب أفريقيا فى بداية الفترة فى عام ٠٩٢٠ نحو ٦٢ مليار دولار .

اى ان اجمالى الصادرات زادت بحوالى ٣٠ مليار دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٨.

وفيما يخص التوزيع السلعى للصادرات فيتضح انه حوالى ٣٢% من صادرات جنوب أفريقيا تذهب إلى الدول الآسيوية، فى حين يتم شحن ٢٦.٣% من صادراتها إلى الدول الأفريقية، وتُباع ٢٣.٩% من الصادرات إلى أوروبا، بالإضافة إلى ٨% من الصادرات يتم بيعها إلى دول فى أمريكا الشمالية، واقل من ٠.٥% تذهب الى المملكة العربية السعودية

جدول رقم ١

تجارة جنوب افريقيا مع العالم القيمة بالمليون دولار

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الصادرات	٦١٦٧٧	٩١٣٤٧	١٠٨٨١٤	٩٦٩٦٠	٩٦١٥٣	٩٣٠٤٣	٨١٠٠٢	٧٦٢١٤	٨٨٧٩٤	٩٣٩٧٠	٩٠٠١٥
الواردات	٧٤٠٥٣.٥	٩٦٨٣٥	١٢٤٤٣٠	١٢٧١٥٤	١٢٦٣٣٠	١٥٠٢١٩	١٠٤٦٥١	٩١٢٦٩	١٠٦١٥٧	١١٣٩٧١	١٠٧٥٣٩

المصدر:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=101

وكانت أهم صادرات وواردات جنوب أفريقيا فى الجدول رقم ٢ والجدول رقم ٣ خلال عام ٢٠١٧.

جدول رقم ٢

اهم صادرات جنوب افريقيا عام ٢٠١٧

الترتيب	السلعة	قيمة التصدير بالمليار دولار	النسبة المئوية من الصادرات (%)
١	الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	١٤.٩	١٦.٧
٢	المواد الخام وركام المعادن وخشب الدردار	١١.٣	١٢.٦
٣	الوقود المعدنى بما فى ذلك النفط	١٠.٦	١١.٨
٤	السيارات	٩.٨	١١.٠
٥	الحديد والصلب	٦.١	٦.٨
٦	الآلات بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر	٥.٤	٦.٠
٧	الفواكه والمكسرات	٣.٤	٣.٨
٨	الآلات والمعدات الكهربائية	١.٨	٢.٠
٩	الألومنيوم	١.٨	٢.٠

١٠	المشروبات والخل	١.٤	١.٥

المصدر : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/583965

جدول رقم ٣

اهم واردات جنوب افريقيا عام ٢٠١٧

الترتيب	السلعة	قيمة الواردات بالمليار دولار	النسبة المئوية من إجمالى الواردات (%)
١	الوقود المعدنى بما فى ذلک النفط	١٢.٣	١٤.٧
٢	الآلات بما فى ذلک أجهزة الكمبيوتر	١١.٠	١٣.٢
٣	الآلات والمعدات الكهربائية	٨.٥	١٠.٢
٤	السيارات	٧.١	٨.٥
٥	البلاستيک والمواد البلاستيكية	٢.٥	٣.٠
٦	المستحضرات الصيدلانية	٢.٢	٢.٧
٧	الأجهزة البصرية والتقنية والطبية	٢.١	٢.٦
٨	السلع الكيميائية الأخرى	١.٦	١.٩
٩	المواد الكيميائية العضوية	١.٣	١.٦

١٠	المواد الكيميائية غير العضوية	١.٢	١.٥

المصدر : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/583965

تمثل أكبر عشر صادرات فى جنوب أفريقيا ٧٤.٣ ٪ من القيمة الإجمالية لصادراتها، وشملت أسرع فئات التصدير نموًا من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ الوقود المعدنى، بما فى ذلك النفط (بزيادة بلغت ٤٩.٤%) والمواد الخام وركام المعادن (٤٧.٩%) والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة (٢٤.٧%).

وعلى الجانب الآخر انخفضت قيمة صادرات فئة واحدة فقط من صادرات جنوب أفريقيا، وهى المعدات والأدوات الكهربائية، والتى انخفضت قيمتها بنسبة ١.٤٪.

ويوضح الجدول رقم ٣ اهم واردات جنوب افريقيا عام ٢٠١٧ ، وبلغت قيمة واردات جنوب أفريقيا من جميع أنحاء العالم ١٠١ مليار دولار العام ٢٠١٨، ويمثل هذا المبلغ انخفاضًا بنسبة ٢٤٪ تقريبا منذ عام ٢٠١٣، وزيادة بحوالى ١٠.٣% عن العام ٢٠١٧.

وتأتى ٤٤.٧% من إجمالى واردات جنوب أفريقيا من الدول الآسيوية، فى حين تأتى ٣٢.٥% من الواردات من أوروبا، و ١٠.٣% من الدول الأفريقية، و ٧.٦% من أمريكا الشمالية، وتأتى ٣% من واردات من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى.

وتمثل أهم ١٠ واردات إلى جنوب أفريقيا ٥٩.٨% من إجمالى قيمة وارداتها، وتُعد المواد الكيميائية غير العضوية أسرع الواردات إلى أفريقيا نموًا من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ (بزيادة بلغت ٢٧.٢%).

ثانيا: تجارة المملكة العربية السعودية مع العالم

سّجَلت الصادرات السلعية فى عام ٢٠١٩ م حوالى ٩٨٠٦٨٥ مليون ريال وبانخفاض بنسبه ١١.٢ ٪ عن

عام ٢٠١٨ م الذى بلغ ١١٠٣٩٠٠ مليون ريال ، وذلک نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية بمقدار ١٠٩٥٥٥ مليون ريال بنسبة ١٢.٦ ٪، وقد انخفضت نسبة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات الكلى من ٧٨.٧ ٪ فى عام ٢٠١٨ م إلى ٧٧.٤ ٪ فى عام ٢٠١٩.١) وقد سجلت الصادرات غير البترولية انخفاضا بنسبة ٥.٨ ٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٨ م، وكانت أهم السلع المنخفضة هى "اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما والتى تمثل حوالى ٣٢.٨ ٪ من اجمالى الصادرات غير البترولية والتى انخفضت بنسبة ٨.٨ ٪ وبقيمة ٧٠١٨ مليون ريال، وايضا" منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" والتى تشكل حوالى ٣٠.٨ ٪من اجمالى الصادرات غير البترولية هى ايضا انخفضت بنسبة ٩.٣ ٪ وبقيمة ٧٠٤٦ مليون ريال عن عام ٢٠١٨ م.

كما سجلت الواردات فى عام ٢٠١٩ م ارتفاعا نسبته ٥.٣ ٪ بمقدار ٢٧.٢٦٢ مليون ريال؛ حيث بلغت قيمتها ٥٤١٢٥٥ مليون ريال فى عام ٢٠١٩ م مقابل ٥١٣٩٩٣ مليون ريال فى عام ٢٠١٨ م؛ وذلک نتيجة لارتفاع معظم السلع مقارنة بعام ٢٠١٨ م، وكان أكثرها تأثيرا "الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها" . ١بنسبة ٥.٤ ٪ و"معدات النقل وأجزاؤها" بنسبة ٢٥.١ . ٪

كما تباينت تجارة المملكة مع دول العالم خلال السنوات ٢٠٠٧– ٢٠١٦م فقد تراوح حجم التبادل التجارى معها ما بين (٠٥٣,١) مليار ريال إلى ٠٤٠,٢)) مليار ريال خلال تلک الفترة، وقد سجل فائض فى الميزان التجارى للمملكة خلال تلک الفترة يتراوح ما بين (١٠٨) مليار ريال عام ٢٠١٥م إلى (٨٧٤) مليار ريال عام ٢٠١١م كأعلى قيمة خلال هذه الفترة، أما فى عام ٢٠١٦م فقد بلغ الفائض حوالى (١٦٢) مليار ريال.

وخلال تلک الفترة بلغت أعلى قيمة للصادرات ٤٥٧,١) مليار ريال فى عام ٢٠١٢ م، وكانت أقل قيمة لها (٦٨٨) مليار ريال عام ٢٠١٦م. ومن أهم الدول التى صدرت لها المملكة عام ٢٠١٦م: الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، سنغافورة، تايوان، البحرين، بلجيكا وذلک على التوالى. ويمثل إجمالى قيمة الصادرات إلى هذه الدول ما نسبته ٦٨ %من إجمالى الصادرات. ١)وكانت أهم السلع الوطنية المصدرة إليها لعام ٢٠١٥م: زيوت نفط خام ومنتجاتها، لدائن ومصنوعاتها مثل البولى إيثلين والبولى بروبلين منتجات كيماوية عضوية غير دورية وهيدروكربونات دورية،

منتجات كيماوية غير عضوية مثل النشادر، ألمنيوم خام، أسمدة بأنواعها، أسالك معزولة، عصائر فواكه وخضر، فى حين بلغت أعلى قيمة للواردات منها حوالى ٦٥٥ مليار ريال فى عام ٢٠١٥م، وأقل قيمة ٣٣٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م وذلك خلال تلك الفترة. ومن أهم الدول التى استوردت منها المملكة عام ٢٠١٦م الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الإمارات العربية المتحدة، الهند، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة وذلك على التوالى. ويمثل إجمالى قيمة الواردات من هذه الدول ما نسبته ٦٤ %من إجمالى الواردات. وكانت أهم السلع المستوردة منها لعام ٢٠١٥م: سيارات نقل ركاب، أجهزة هاتف، أدوية بشرية، قطع غيار واجزاء طائرات، ذهب، سيارات نقل بضائع، حنفيات وصمامات بأنواعها، شعير، لحوم دواجن، قطع غيار سيارات، أجهزة حاسب آلى، زيوت ومحضرات نفط غير خام، إطارات بأنواعها، آلات تكييف الهواء، سجائر. ١)

المطلب الثانى: التجارة البينية بين السعودية وجنوب افريقيا

اولا: التبادل التجارى بين السعودية وجنوب افريقيا

هناك عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم وقعت عليها كل من دولة جنوب افريقيا والمملكة العربية السعودية حول تعزيز التعاون المشترك بين السعودية وجنوب أفريقيا فى عدة مجالات منها استكشاف وإنتاج وتكرير وتخزين وتسويق ونقل وتوزيع النفط والغاز؛ وتطبيق التقنيات الحديثة فى صناعة النفط والغاز

جدول رقم ٥التبادل التجارى بين السعودية وجنوب افريقيا القيمة بالمليون دولار

السعودية جنوب افريقيا ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨

واردات صادرات ٢٩٧ ٣٦٥ ٣٥٨ ٣٦٠ ٢٧٥ ٤٤٢ ٤٣١ ٣٦٧ ٣٣٠ ٣٩١

السعودية	جنوب افريقيا	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
واردات	صادرات	٢٩٧	٣٦٥	٣٥٨	٣٦٠	٢٧٥	٤٤٢	٤٣١	٣٦٧	٣٣٠	٣٩١

واردات	صادرات	٢٩٧	٣٦٥	٣٥٨	٣٦٠	٢٧٥	٤٤٢	٤٣١	٣٦٧	٣٣٠	٣٩١
صادرات	واردات	٣٢٠٤	٣٢٤٥	٤٤٤٨	٧٩٣١	٨٠١٦	٧١٢٣	٢٦٤٣	٢٨٣٦	٣٨٤٢	٥٣٦٣
الإجمالي	الإجمالي	٣٥٠١	٣٦١٠	٤٨٠٦	٨٢٩١	٨٢٩١	٧٥٦٥	٣٠٧٤	٣٢٠٣	٤١٧٢	٥٧٥٤
لصالح السعودية	الميزان التجاري	٢٩٠٧	٢٨٨٠	٤٠٩٠	٧٥٧٩	٧٧٤١	٦٦٨١	٢٢١٢	٢٤٦٩	٣٥١٢	٤٩٧٢

المصدر: احصائيات موقع التجارة العالميةhttps://www.trademap.org

يتضح من الجدول والشكل السابقان هناك ارتفاع فى قيمة الصادرات السعودية إلى جنوب أفريقيا عام ٢٠١٨ بمقدار ١٥٠٠ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٧، بينما انخفضت ما يقرب الى النصف مقارنة بعام ٢٠١٣.

كما ارتفع معدل نمو صادرات المملكة إلى جنوب أفريقيا عام ٢٠١٦ بنحو ٤.٧ فى المائة عن العام السابق (٢٠١٥) ، فى حين انخفضت قيمة الواردات السعودية من جنوب أفريقيا عام ٢٠١٦ بمقدار ٦٤ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٥، بينما ارتفعت بمقدار٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٢.

بينما انخفض معدل نمو واردات المملكة من جنوب أفريقيا عام ٢٠١٦ بنحو ٣٢.١ فى المائة عن العام السابق (٢٠١٥)، وقد حقق الميزان التجارى بين البلدين فائضا لصالح المملكة يقدر بنحو ٥ مليار دولار عام ٢٠١٨. حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى جنوب أفريقيا خلال هذا العام ٤ مليار دولار، بما يمثل نحو ٢ فى المائة من إجمالى قيمة صادراتها للعالم فى العام ذاته. فى حين بلغت وارداتها نحو٤٠٠ مليون دولار بما يمثل نحو ١ فى المائة من إجمالى قيمة الواردات السعودية من العالم فى العام ذاته.

رغم قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، إذ تعد جنوب أفريقيا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، حيث تربطهما كثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وفى مقدمتها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى فى شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب الضريبى، فإن بيانات الجدول السابق كشفت عن تراجع فى حجم التبادل التجارى بين البلدين منذ عام ٢٠١٣.ويرجع هذا السبب الى دخول المملكة العربية السعودية فى حرب اليمن ومن ثم تقليل حجم التجارة مع افريقيا بما فيها جنوب افريقيا، الى ان بداية من عام ٢٠١٨ بدأت حركة التجارة بين البلدين تنمو من جديد وهذ يرجع الى الزيارات الكثيرة التى قام بها رئيس دولة جنوب افريقيا الى المملكة والوفود التجارية والتى اسفرت على اقامة العديد من الاستثمارات السعودية فى عدة مجالات اقتصادية كالطاقة المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والمجالات الأخرى ذات الميزة التنافسية فى البلدين، كما حرص مجلس الأعمال السعودى – الجنوب أفريقى المشترك فى تنمية وتطوير هذه العلاقات من خلال تكثيف زيارات أصحاب الأعمال، وتبنى برامج عمل تسهم فى تعزيز العلاقات الاقتصادية، وإزالة كل المعوقات التى تعيق انسياب حركة التجارة البينية والاستثمار بين البلدين، والتى تتمثل فى ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن انخفاض وزن الشاحنات وعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة كما أن معرفة الشركات العربية فى الأسواق الإفريقية محدودة جداً. ( ):

ثانياً : قياس مؤشر كثافة التجارة البينية للمملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا

يعبر هذا المؤشر عن كثافة التجارة البينية بين دولتين، أو بين دولة ومجموعة دول، وهو المؤشر الذى قدمه هانيک وأويسو(١٩٩٨) ، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية( ):

(TII = (Xnm / Xnw) / (Xwn / Xw

حيث أن :

Xnm: صادرات الدولة n إلى الدولة m.

Xnw: صادرات الدولة n للعالم.

Xwm: تشير إلى الصادرات العالمية w إلى الدولة m.

Xw: إجمالى الصادرات العالمية.

وفى دراستنا تلك سنوضح هذا المؤشر بين السعودية وجنوب افريقيا على النحو التإلى :

١- مؤشر كثافة التجارة بين السعودية وجنوب افريقيا

٢- مؤشر كثافة التجارة بين جنوب افريقيا والسعودية

١- مؤشر كثافة التجارة بين السعودية وجنوب افريقيا

جدول رقم ٦

تطور مؤشر كثافة التجارة بين السعودية وجنوب افريقيا

السنوات	قيمة المؤشر
٢٠٠٩	٥.٧٤٦٤٣٨٤٦٥
٢٠١٠	٤.٨٣٥٩٤٦٥٠١
٢٠١١	٥.٠٠٩٣٦٧٠٤٢
٢٠١٢	٧.٤٧٨٧٣٩٤٥٨
٢٠١٣	٧.١٥٦٦٦٨٨٤٥
٢٠١٤	٦.١٨٠٧٥٤٥١٧
٢٠١٥	٢.٤١٧٧٨٩١٠٢
٢٠١٦	٣.٥٧٤٢٦٣٣٧٢
٢٠١٧	٥.٠٥٤٠٦٠٤٤٦
٢٠١٨	٦.٨٠١٢

متوسط المؤشر	٥.٤

المصدر : محسوب بناء على قاعدة بيانات منظمة الاونكتاد

ونرى من الجدول والشكل البيانى أن مؤشر كثافة التجارة خلال عام ٢٠٠٩ بلغ حوالى ٤%، ثم زاد فى عام٢٠١٠م ليصل إلى ٦%، ويرجع ذلك إلى زيادة صادرات السعودية إلى جنوب افريقيا، وفى عام ٢٠١٥ انخفضت قيمة المؤشر لتصل إلى ٢.٤%، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات السعودية إلى جنوب افريقيا من ٧١٢٣ مليون دولار فى عام ٢٠١٤ الى ٢٦٤٣ مليون دولار عام ٢٠١٥، وفى عام ٢٠١٧ زادت قيمة المؤشر لتصل إلى ٥.٦١% وفى عام ٢٠١٢ بلغ المؤشر أعلى قيمة له، حيث وصل إلى ٧.٤%، ويعتبر المقياس مقبولاً إذا كان أكبر من الصفر . ويتضح لنا أن متوسط قيمة المؤشر فى فترة الدراسة بلغت نحو ٥.٤%، وهذا يدل على أن هناك جزءاً صغيراً من صادرات السعودية موجه إلى جنوب افريقيا.

١- مؤشر كثافة التجارة بين جنوب افريقيا و السعودية

جدول رقم ٧

تطور مؤشر كثافة التجارة بين جنوب افريقيا و السعودية

السنوات	قيمة المؤشر
٢٠٠٩	٠.٥٣٢٦٧٠٨
٢٠١٠	٠.٥٤٣٩٥٠٨٣٩
٢٠١١	٠.٤٠٣١٨١٩٧
٢٠١٢	٠.٣٣٩٤٧٠٩٤٨
٢٠١٣	٠.٢٤٥٥١٩٤٥٣
٢٠١٤	٠.٣٩٧٣٠٥٦٣٥
٢٠١٥	٠.٣٩٤٢٧١٥٦٩

٢٠١٦	٠.٤٦٢٥٢٩٧٩٨
٢٠١٧	٠.٤٣٤١٠٤١٣٨
٢٠١٨	٠.٤٩٥٨٥٦٠٧١
متوسط المؤشر	٠.٤٢٥

المصدر : محسوب بناء على قاعدة بيانات منظمة الاونكتاد

ونرى من الجدول والشكل البيانى أن مؤشر كثافة التجارة ضعيف جدا، ففى عام ٢٠١٠ بلغ المؤشر اعلى قيمة له حيث وصل إلى ٠.٥٤ % ، اما فى عام ٢٠١٣ انخفضت قيمة المؤشر لتصل إلى اقل قيمة بنحو ٠.٢٤% ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات الجنوب افريقية إلى السعودية من ٣٦٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ الى ٢٧٥ مليون دولار عام ٢٠١٣ ، وفى عام ٢٠٠٧ زادت قيمة المؤشر لتصل إلى ٤.٧٥، ويتضح لنا أن متوسط قيمة المؤشر فى فترة الدراسة بلغ نحو ٠.٤٢٥ %، وهذا يدل على أن جزءاً صغير جدا من صادرات جنوب افريقيا اتجه نحو السعودية.

وبناءا على ماسبق فى هذا المبحث يتضح ان حجم التجارة بين السعودية وجنوب افريقيا ضئيل للغاية وان معظم تجارتهم الخارجية كانت بعيدة عن الدول العربية والافريقية ، وهذا يرجع الى أن المنطقة العربية وافريقيا تواجهان تحديات عديده منها القرصنة البحرية والارهاب الدولى فى المنطقة ، وأزمة الطاقة والغذاء ، وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بينهم بغية التغلب على هذه التحديات وتعزيز كافة الفرص وهذا ماسوف يتناوله المبحث القادم.

المبحث الثالث: مستقبل التبادل التجارى بين المملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا

فى إطار سبل التعاون التجارى العربى الإفريقى تعتبر إفريقيا الامتداد الإقليمى والجغرافى والاستراتيجى للدول العربية سواء فى شمال إفريقيا أو فى منطقة الخليج العربى، ولهذا فإن وضع استراتيجية عربية طموحة لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية ومواجهه التحديات لم تعد مجرد خيار ولذلك سوف نتناول فى هذا الجزء تعزيز الفرص ومواجهه التحديات.

المطلب الاول: تعزيز فرص التبادل التجارى السعودى وجنوب افريقيا

اولاً: التمسک بالروابط الاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية

تمثل الروابط الاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية عبر القرونٌ الطويلة نوع من الحراک الاجتماعى والتفاعل الحضارى بين الشعوب العربية والأفريقية بالإضافة إلى الجوار الجغرافى الكثير من أوجه التعاون، ومن أجل تحقيق هذا التعاون المشترک على نحو أمثل يجب الاسترشاد بالقيم والمصالح المشتركة التى تربط بين الطرفين العربى والإفريقى، فالمنطقتان العربية والإفريقية تمتلكان إمكانات ومشروعات تربط دوماً بين العرب و الأفارقة، وهو ما يجعل منظومة العلاقات بينهما أساسية وضرورية. ( )

ثانيا : تعزيز العلاقات البرلمانية بين السعودية وجنوب أفريقيا

تعتبر العلاقات البرلمانية بين السعودية وجنوب أفريقيا مرآة لعلاقات الشعوب ولتعزيز هه العلاقات عقد رئيس مجلس الشورى السعودى عام ٢٠١٦ خلال شهر مارس فى مقر البرلمان الوطنى الجنوب أفريقى فى كيب تاون جلسة مباحثات مع رئيس البرلمان فى جمهورية جنوب أفريقيا ، حول سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الجنوب أفريقى وتفعيل دور لجنتى الصداقة البرلمانية فى المجلسين، وهو ما يجعل منظومة العلاقات بينهما قوية ومترابطة. ( )

ثالثا: تطوير البرنامج الإفريقى العربى لتصنيع

تستطيع افريقيا أن تساعد العالم العربى فى تحقيق أمنه الغذائى، كما أنها ثانى منتج للقطن فى العالم،

لذلک هناک حاجة ماسة لرفع نسبة التصنيع لتوفير فرص التدريب والعمل للأفارقة والعرب، وذلک فى إطار برنامج إفريقى عربى لتصنيع، كما قامت الهيئة العربية للتصنيع بدعم مشروعات الطاقة المتجددة بدول القارة الإفريقية، وتبادل الخبرات وتدريب العمالة الفنية بدول القارة السمراء على أعمال الصيانة والمتابعة المستمرة. ونتيجة لذلک أصبح من الضرورى إعادة النظر فى تنظيم الإنتاج، وتسويق المنتجات الزراعية والمصالح المساندة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية بين الدول العربية والافريقية. ( )

رابعا: زيادة تبادل الزيارات على المستويين الرسمى والشعبى

كما ان هناک فرص اخرى لتعزيز التعاون بين البلدين ، وبين الدول العربية والإفريقية يتمثل أبرزها فى ضرورة توسع الحكومات العربية فى التمثيل الديبلوماسى ليغطى الدول الأفريقية كافة، من أجل تغيير الصورة الذهنية لدى المواطن الأفريقى عن العالم العربى، عبر تبادل الزيارات على المستويين الرسمى والشعبى.

خامسا: تعزيز دور مجلس الأعمال السعودى الجنوب أفريقى

تأسس مجلس الأعمال السعودى الجنوب أفريقى فى عام ٢٠٠٧، بهدف الدفع بعلاقات التبادل التجارى وتنمية الاستثمارات المشتركة من خلال قطاع الأعمال فى البلدين، خاصة أن السعودية وجنوب أفريقيا ترتبطان باتفاقية لمنع الازدواج الضريبى، وهى أول اتفاقية توقع مع دولة أفريقية بغرض تعزيز قيام مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين ورفع حجم التبادل التجارى( )

المطلب الثانى: مواجهة التحديات التى تؤثر على التبادل التجارى السعودى و جنوب افريقيا

من الواضح أن المنطقة العربية وافريقيا تواجهان تحديات عديده منها القرصنة البحرية والارهاب الدولى فى المنطقة ، وأزمة الطاقة والغذاء ، وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بينهم بغية التغلب على هذه التحديات ، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدى لتلک التحديات ، ويمكن رصد أهم تلک التحديات فى النقاط التالية :-

أولا: تحديات تواجه الأسواق الأفريقية .

– عدم انتظام الأسواق الأفريقية، يرجع لطبيعة هذه الأسواق وما توارثته من سلبيات على مدى فترات الاستعمار السابقة، كما يرجع ذلك أيضا لارتباط هذه الأسواق بالبنوك المركزية فى الدول التى كانت تحتلها من قبل وفرضت هيمنتها الاقتصادية عليها. ( )

– أيضا نقص المعلومات الأساسية عن السوق الأفريقية والسلع المطلوبة فيها، وأذواق المستهلكين بها تعتبر اهم التحديات التى تواجهه الأسواق الافريقية، كما تفتقر معظم الدول الأفريقية لجودة النظم المصرفية مع عدم وجود فروع للبنوك فى تلك الدول، بالإضافة إلى عدم وجود آليات لضمان وتمويل الصادرات.

– الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على التجارة تمثل حصة كبيرة من ايرادات العديد من البلدان الافريقية بما فيها جنوب افريقيا ، فالخسارة المحتملة لهذه الايرادات اذا ما نفذت كل بروتوكولات عملية التكامل من شأنها أن تعوق عملية التكامل.

– ضعف القدرة التنافسية للسلع التى تنتجها الدول الأعضاء مقارنة بما يتم استيراده من سلع آسيوية وأوروبية .

ثانيا: ضعف المستوى الاقتصادى

إن وجود ما يقرب من ٧٠% من عدد السكان دول افريقيا تحت خط الفقر، أى عدم تجاوز دخل الفرد لدولار واحد يوميا، وانخفاض متوسط استهلاك مواطنى العديد من دول افريقيا بنحو ٢٠% ( )عن مستواه منذ ربع قرن، طبقا لتقديرات الأمم المتحدة، كل ذلك يؤدى إلى القول بان دول افريقيا فى غالبيتها تعانى من مشكلات صعبه الحل حتى على المدى الطويل( )، كما ان صعوبة الوصول الى الطاقة وتأمينها من أهم عوامل تراجع الاداء الاقتصادى .

ثالثا: التوترات الداخلية بالقارة الافريقية

العوامل السياسية المتمثلة فى التوترات الداخلية التى يعانى منها عدد من دول المجموعة وهى فى أمس الحاجة لتحقيق تكاملها وتماسكها الداخلى ، ثم توتر العلاقات بين بعض الدول الأعضاء . ( )

كما ان النزاعات التى تسود بعض الدول الافريقية والتى تعرقل جهود التكامل والتنمية وتقليص حجم الانشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية، علاوة على ما تفرضه من معوقات امام تدفق التجارة والاستثمارات .

٣ – الانتشار الواسع للعوائق والمتاريس ونقاط التفتيش على امتداد الطرق الافريقية ، يزيد من تكلفة النقل ويسهم أيضاً فى زيادة تأخير تسليم السلع ، كما أن هذه العوائق تحد من حرية حركة السلع والاشخاص وعناصر الانتاج والاستثمارات .

٤– ضعف البنية التحتية فى معظم دول القارة تعتبر شبكة الهياكل الاساسية والبنى التحتية فى افريقيا ضعيفة للغاية مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق مسيرة حركة التجارة الخارجية .

رابعا: تحديات تؤثر على حركة التبادل التجارى بين المملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا

أ– القرصنة البحرية وتأثيرها تزايد عمليات القرصنة بمضيق باب المندب مما يوثر بشكل مباشر على حركة التبادل التجارى بين البلدين، حيث تلعب إسرائيل دوراً كبيراً وراء تفاقم عمليات القرصنة أمام السواحل الصومالية، وذلک بهدف تفعيل مشروعها لتدويل البحر الأحمر .

ب– دور التنظيمات الإرهابية الدولية التى تمر فى البحر الأحمر ومضيق باب المندب والتى تمول العمليات الإرهابية فى كل من اليمن والصومال والسودان.

ج– توجد عراقيل اضافية تعترض التجارة البينية بين البلدين تشمل نظم الدفع والتأمين ، والتى تحتاج الى التطوير بشكل مستمر، ونتيجة لانعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية على المستوى الاقليمى والوطنى ، فان نظام التحويل فيما بين العملات غير قائم .

ساسا: النتائج والتوصيات

١– النتائج

١– تعد جنوب أفريقيا أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة، حيث تربطهما كثير من الاتفاقيات

الاقتصادية والتجارية وفى مقدمتها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى فى شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومنع التهرب الضريبى

٢- وقد حقق الميزان التجارى بين البلدين فائضا لصالح المملكة يقدر بنحو ٥ مليار دولار عام ٢٠١٨. حيث بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى جنوب أفريقيا خلال هذا العام ٤ مليار دولار، بما يمثل نحو ٢ فى المائة من إجمالى قيمة صادراتها للعالم فى العام ذاته. فى حين بلغت وارداتها نحو٤٠٠ مليون دولار بما يمثل نحو ١ فى المائة من إجمالى قيمة الواردات السعودية من العالم فى العام ذاته.

٣- ويتضح لنا أن متوسط قيمة مؤشر كثافة التجارة السعودية الجنوب افريقية فى فترة الدراسة بلغت نحو ٥.٤%، وهذا يدل على أن هناك جزءاً صغيراً من صادرات السعودية موجه إلى جنوب افريقيا.

٤- ويتضح لنا أن متوسط قيمة مؤشر كثافة التجارة الجنوب افريقية والسعودية فى فترة الدراسة بلغ نحو ٠.٤٢٥ %، وهذا يدل على أن جزءاً صغير جدا من صادرات جنوب افريقيا اتجه نحو السعودية.

٥- كما يتضح ان ملامح التجارة البينية بين الدول العربية والإفريقية، نجد أن غالبية صادرات إفريقيا إلى العالم العربى تتكون أساسا من سلع زراعية خصوصاً الشاى والبن والتبغ والأغذية المعلبة، فى حين يشكل البترول معظم واردات إفريقيا من العالم العربى.

٦- كما أن المنطقة العربية والافريقيه تواجهان تحديات تشمل القرصنة البحرية والارهاب الدولى فى المنطقة ، وأزمة الطاقة والغذاء ، وهو ما يعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بينهم بغية التغلب على هذه التحديات ، حيث أنه يستحيل على الدول فرادى التصدى لتلك التحديات

٢- التوصيات:

يقع على كل من الحكومة السعودية العربية والجنوب افريقية مهمة توفير إستراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية . الإفريقية، تعبر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية . إفريقية متكاملة تشمل جميع الأصعدة والميادين، من خلال تعزيز العلاقات البرلمانية بين السعودية وجنوب أفريقيا.

– ضرورة التوسع فى إقامة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية المشتركة حيث إن أثر هذه المشروعات أكبر فى تعميق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة وذلك من خلال زيادة تبادل الزيارات على المستويين الرسمى والشعبى .

– زيادة الشراكة الإستراتيجية فى مجالات الإنتاج والمشروعات المشتركة ويعتبر عقد اتفاق الشراكة بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة جنوب افريقيا، يقدم نموذجا للاتفاق العربى من خلال تعزيز دور مجلس الأعمال السعودى الجنوب أفريقى .

– تنشيط حركة التجارة بين الطرفين استيرادا وتصديرا على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة، فى صورة إنتاج منفرد أو إنتاج مشترك مع ضرورة إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، وتعزيز معارض تجارية إفريقية عربية، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية الإفريقية، ولتحقيق قدر أكبر من التعاون والتكامل.

– محاولة صياغة إستراتيجيات للتكامل الإنتاجى والزراعى والصناعى من خلال تطوير البرنامج الإفريقى العربى لتصنيع وأيضا التكامل العلمى والتكنولوجى بين البلدين، وهو ما يؤدى إلى تغيير الموقع العربى والإفريقى فى النظام الاقتصادى العالمى.

– ضرورة التعظيم مِن دور المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الأفريقى، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا، وخلافه.

– ضرورة تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقى فى المجالات كافة وإدخال مقررات عربية فى الجامعات الأفريقية، وبالعكس وتشجيع البحث العلمى حول العلاقات العربية الإفريقية وسبل تطويرها ومكافأة الأبحاث المتميزة. وتنظيم الملتقيات والمهرجانات الثقافية والفنية والفلكلورية والتراثية فى ظل التمسك بالروابط التاريخية الاقتصادية والثقافية والبشرية والحضارية .